

# قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية  
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

23-22 حزيران / يونيو 2022، جنيف



## تقرير موجز عن حلقة عمل

### نهج الحركة إزاء التعليم

التاريخ والوقت: 5 أيار/مايو 2022، 9-10:30 صباحًا و5-6:30 مساءً (توقيت وسط أوروبا الصيفي)

الرئيس: **Alasan Senghore**، الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الغامبي

المتحدثون:

- **Werner Kerschbaum**، مبعوث الاتحاد الدولي الخاص للتعليم
- **Kristin Barstad**، مديرة العمليات المتخصصة باللجنة الدولية
- **Silje Wilhelmsen**، كبيرة مستشاري الحصول على التعليم بالصليب الأحمر النرويجي
- **Nazeli Kirakosyan**، رئيسة قسم التطوير التنظيمي بجمعية الصليب الأحمر الأرمني
- **Kimmo Juvas**، مندوب تطوير الفروع والمتطوعين بالاتحاد الدولي في أذربيجان
- **Nataliia Petrenko**، منسقة التعليم في حالات الطوارئ بجمعية الصليب الأحمر الأوكراني
- **Iryna Aleksyeyeva**، مسؤولة الحصول على التعليم باللجنة الدولية في أوكرانيا
- **Charlotte Tocchio**، منسقة قسم التوعية الإنسانية بالاتحاد الدولي
- **Mark Chapple**، مدير دائرة التعليم باللجنة الدولية

## موجز تنفيذي

منذ اعتماد القرار المعنون "التعليم والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة" في دورة مجلس المندوبين التي انعقدت في عام 2017، أعادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) وشبكة التعليم العالمية للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التأكيد على الحاجة إلى اعتماد نهج جيد التنسيق ومتكامل وتعاوني في مجال التعليم، فبدأت هذه الجهات العمل معًا لتشكيل ملامح هذا النهج وما ينطوي عليه ووضع موضع الاختبار بشكل ملموس. وقد أتاحت حلقة العمل الفرصة لتقييم التقدم الذي أحرز على الأصعدة الاستراتيجية والمؤسسية والتنفيذية نحو تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، بما يضمن إتاحة حصول الأفراد على تعليم جيد على نحو آمن ومستمر ومتكافئ في جميع الظروف، لا سيما في حالات الأزمات. كما أتاحت تبادل الخبرات والدروس المستفادة والتوصيات في هذا الصدد، ودعت إلى إجراء مناقشات حول الفرص السانحة والتحديات الماثلة والموارد المطلوبة لتقديم الدعم اللازم في هذا الشأن. وأسهمت أخيرًا في إعادة التأكيد على الاهتمام بطرح نهج الحركة هذا في الاجتماعات الدستورية القادمة، ومساندة هذا التوجه.

## ملاحظات عامة وأبرز النقاط

أظهر الاستبيان الذي أجرى قبل حلقة العمل، وأعلنت نتائجه خلالها، أن نهج الحركة إزاء التعليم قيد التنفيذ بالفعل. وأكد على النتائج الشاملة التي توصلت إليها الدراسة المكتتبية التي أجراها الاتحاد الدولي في 2017-2018، بشأن نسبة وتنوع الأنشطة المتعلقة بالتعليم التي تنفذها الجمعيات الوطنية بالتعاون في أغلب الأحوال مع مكونات أخرى من الحركة والسلطات التعليمية المختصة، في حالات النزاع المسلح والكوارث وغير ذلك من حالات الطوارئ وكذلك في أوقات السلم والسياسات التي لا تشهد حالات طوارئ.<sup>1</sup> قدّم المشاركون في الاستبيان<sup>2</sup> معلومات مهمة عن الخطوات المستقبلية، حيث أبرزوا مدى الحاجة إلى تنفيذ أنشطة تعاونية تعزز قدراتهم من أجل إنجاز المزيد في هذا الشأن، من بينها إجراء تدريبات مشتركة، وتبادل الخبرات الفنية والعملية، وتأمين موارد بشرية ومالية إضافية.

<sup>1</sup> انظر لمحة عامة مجمعة للنتائج الأولية المستخلصة من عملية وضع الخريطة العالمية هذه في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن التعليم

2020-2030 (ص 15) على <https://www.ifrc.org/education>

<sup>2</sup> بلغ عدد المشاركين في الاستبيان 67 يمثلون 40 بلدًا، 75% منهم ينتمون إلى جمعيات وطنية و16% إلى اللجنة الدولية و9% إلى الاتحاد الدولي.

وقد ذُكر **الاتحاد الدولي** بأن التعليم يقع في صميم مهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأنه أحد مجالات العمل التي تضطلع بها مكونات الحركة منذ إنشائها. وأكد مجددًا على أهمية القرار رقم 6 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017 **والإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن التعليم 2020-2030** باعتبارهما علامتين رئيسيتين في سبيل تحويل التعليم إلى مجال عمل استراتيجي داخل الحركة، لأول مرة في تاريخها. وقد وُجّهت مناقشات إلى الحركة، في إطار النهوض بالتزامها الذي يقضي بإتاحة فرص الحصول على تعليم جيد أمام الأفراد كافة على نحو آمن ومستمر ومتكافئ، لحثها على بذل المزيد وتحسين أداؤها من أجل: (1) إزالة الحواجز القائمة أمام التعليم التي تعترض طريق المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، وكذلك الأشخاص الذين تُركوا خلف ركب نظام التعليم أو استُبعدوا منه، (2) تعزيز حماية ورفاه الطلاب والمعلمين والعاملين الآخرين في مجال التعليم، وضمان تهيئة بيئات آمنة وداعمة للتعليم، (3) ضمان تقديم الخدمات والبرامج والأنشطة التعليمية الرسمية وغير الرسمية بأعلى جودة ممكنة.

بينما ذُكرت **اللجنة الدولية** بأن الهجمات التي تتعرض لها المدارس، أو استخدامها لأغراض عسكرية، أو تدميرها، أو الحرمان من الحصول على التعليم تعد من الشواغل الإنسانية التي تدخل في صميم المهمة الموكلة إلى اللجنة الدولية. وتبين **استراتيجية الحصول على التعليم 2021-2026** التي أعدت مؤخرًا، نهج اللجنة الدولية إزاء التعليم، وتحدد في هذا الصدد ملامح استجابة شاملة تتمحور حول ثلاثة أهداف: (1) زيادة فهم أطراف النزاعات للقانون الدولي الإنساني؛ ومن ثم الحد من الهجمات على المدارس والمرافق التعليمية الأخرى، وعدم استخدامها لأغراض عسكرية، (2) تحسين الفرص المباشرة للحصول على التعليم بين الأطفال والبالغين المتضررين من النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية ونتائجها المباشرة، (3) الاستعانة بخبرة اللجنة الدولية وتحليلاتها لممارسة تأثير على النقاشات الدائرة حول التعليم والنزاعات داخل قطاع التعليم على مستوى العالم. تؤكد الاستراتيجية كذلك على الأهمية البالغة للتعاون مع الشركاء في الحركة لتعزيز الاستفادة من مهارتنا وقدراتنا المتنوعة، وضمان التكامل بين أدوار كل منا في العمل بهدف تمكين السكان الذين نعمل لصالحهم من الحصول على فرص تعليمية وبناء حياتهم مرة أخرى.

وأوضح **الصليب الأحمر النرويجي** بإيجاز تفاصيل الدعم المالي الكبير الذي قدمته وزارة الخارجية النرويجية على مدار سنوات وأدى إلى تشييد التجارب الأولية لنهج الحركة إزاء التعليم في أرمينيا وأذربيجان وأوكرانيا. أدارت الجمعية بعدد من محادثات تفاعلية بين زملاء من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي في تلك البلدان الثلاثة بشأن تجاربهم والتحديات التي واجهوها والدروس المستفادة من تعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة في مجال التعليم.

في **أرمينيا**، التي بدأت فيها أنشطة الجمعية الوطنية المتعلقة بالمدارس في تسعينيات القرن العشرين، أسهم نهج الحركة في تعزيز قدرة جمعية الصليب الأحمر الأرميني على وضع الأهداف التعليمية وتحقيقها بفضل ما توفر من دعم فني ومالي إضافي. وعليه، فقد بدأت الجمعية حوارًا بناءً مع وزارة التعليم لإدماج دراسة الإعاقات الأولية في نظام التعليم العام في أرمينيا. كما تمكنت من تنفيذ أنشطة تعليمية ونفسانية خارج المنهج الدراسي لدعم الأطفال النازحين من إقليم ناغورنو-كاراباخ، والأطفال الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات على طول الحدود الدولية.

وفي **أذربيجان**، تجري جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني أنشطة تعليمية بتعاون وثيق مع الشركاء في الحركة وبدعم فني منهم في مجالات تتراوح بين التطوير المؤسسي وتطوير الفروع ومهارات المتطوعين إلى السياسات والدبلوماسية الإنسانية والاستجابة الميدانية للاحتياجات المتعلقة بالتعليم في المناطق المتضررة من النزاع. وأثمر التعاون بالأخص عن إجراء تقييم مشترك للاحتياجات التعليمية في هذه المناطق. لكن يبدو أن ثمة عراقيل أمام تنفيذ نهج الحركة إزاء التعليم بسبب عدم وجود إطار مشترك، فلا زال الجهود مشتتة في هذا الشأن. ومن ثم، فقد صدرت مناقشات تدعو إلى المشاركة الواسعة على الأصعدة كافة للتغلب على هذا التحدي.

أما في **أوكرانيا**، فقد وضعت جمعية الصليب الأحمر الأوكراني خطة للتعليم في حالات الطوارئ لعام 2022، لكن جرى تعليق هذه الخطة في أعقاب التصعيد في الأعمال العدائية. كانت الخطة تهدف إلى تقديم خدمة تعليمية جيدة للدارسين من جميع الأعمار، بحيث تركز على تنمية المهارات الحياتية الاجتماعية والعاطفية وتتيح الفرص التعليمية للفئات الأشد ضعفًا، مثل الأطفال المعاقين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في شرق أوكرانيا. وتضمنت التحديات التي تعترض تبني نهج الحركة إزاء التعليم نقص الأدوات والنهج التشغيلية، وعدم وجود هيكل واضح أو صيغة نموذجية لاتفاقيات الشراكة واسعة النطاق ومتعددة الأطراف في إطار الحركة والبيئات إبداء الآراء والملاحظات، إلى جانب وجود حواجز لغوية وهياكل تنظيمية. وقد أبرزت منسقة برنامج الحصول على التعليم باللجنة الدولية في أوكرانيا ثلاثة دروس رئيسية مستفادة من عملية التنفيذ التجريبي لهذا النهج: (1) تشكل مجموعة الموارد المتنوعة والشبكة التي توجهها الحركة لصالح التعليم قوة فريدة من نوعها، (2) لكي تؤتي جهود الحركة ثمارها، لا بد من معاونة الجمعية الوطنية في تصديها لكل التحديات الداخلية الممكنة، ومساندتها قدر الإمكان عن طريق خطة توطين حقيقية، (3) ثبت أن مد الجسور مع مجموعة التعليم يشكل قيمة مضافة للجنة الدولية، ومن ثم ينبغي أن تسعى الجمعية الوطنية والشركاء الآخرون في الحركة كذلك إلى التواصل مع المجموعة، إذا كانت هذه الأطراف مهتمة بالانخراط في أنشطة تعليمية في ظل الأزمة المتفاقمة في أوكرانيا.

دُعي الحاضرون في النهاية إلى تبادل الآراء والاقتراحات المتعلقة بالفرص والتوصيات والتحديات من أجل رفع مستوى الجهود المشتركة وتعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة في مجال التعليم في السياق الذي يعمل به كل منهم. كما طُرحت عليهم أسئلة بخصوص أوجه الدعم التي يحتاجون إليها (إن وجدت) لتعزيز قدرتهم على معالجة الاحتياجات الماثلة في مجال التعليم.

## أبرز النقاط التي أثيرت في حلقة العمل

يركز نهج الحركة إزاء التعليم على: (أ) الاستفادة من نقاط القوة والأدوار التكميلية لكل مكون من مكونات الحركة، (ب) خضوع الجهات المشاركة للمساءلة أمام بعضها البعض لضمان تحقيق أعلى مستوى من الجودة والتأثير والاستدامة في الأنشطة التعليمية، بما يحقق الفائدة المرجوة للفئات السكانية المحتاجة ومن يتوجهون إلينا التماسًا للدعم (ج) الرجوع إلى الزملاء في الأقسام الأخرى باللجنة الدولية أو الاتحاد الدولي أو الجمعيات الوطنية الأخرى للتحقق مما جرى تنفيذه أو التخطيط له بالفعل، والمعارف الفنية أو أوجه الدعم التي قد

يقدمونها في هذا الصدد، وأوجه التأزر التي يمكن تحقيقها. سيساعد ذلك المسلك في تسليط الضوء على المساهمات الكبيرة والقيمة المضافة التي تجلبها الحركة بوصفها إحدى الجهات الفاعلة في مجال التعليم - لا سيما في النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى - كما يعزز الدور الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. يتيح النهج إلى حد كبير كذلك إمكانية إبرام شراكات جديدة وحشد موارد غير مستغلة.

وجرى التأكيد على أهمية الحوار بشأن التعليم باعتباره خدمة أساسية، وإرساء هيكل متين للتنسيق في مجال التعليم على جميع المستويات في كل مكون من مكونات الحركة (ويشمل ذلك إمكانية تعيين منسق للحركة) لما يؤديه ذلك من دور حاسم في تغيير الأفكار وضمان استمرارية الأنشطة التعليمية وتوسيع نطاقها في إطار الحركة. كما سلط الضوء على الحاجة إلى تحديد الأولويات الرئيسية للحركة في مجال التعليم خلال العامين المقبلين، ووضع برنامج واضح للحركة وفقاً لذلك، حتى يتسنى رصد التقدم المحرز في ضوءه وإعداد تقرير سنوي مشترك للحركة. وقد شدد الحاضرون في توصياتهم على ضرورة رفع مستوى التعاون داخل الحركة (مثلاً عبر المنصات المشتركة لأغراض إدارة المعارف، ويشمل ذلك تشارك الأدوات والمواد والخبرات والممارسات) وخارج الحركة (مثلاً من خلال تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني المحلي والهيئات والسلطات الحكومية، بما في ذلك على سبيل المثال تنفيذ إعلان المدارس الآمنة) وإطار السلامة المدرسية الشامل، أو دعم التعليم الرسمي في المخيمات).

وأشار المشاركون في حلقة العمل إلى أن عدم وجود مبادئ توجيهية وأدوات وخبرات فنية ودعم، إلى جانب نقص الموارد المالية والبشرية والاعتماد الشديد على المتطوعين (المطلوب تدريبهم تدريباً ملائماً) في الأنشطة التعليمية، يعرقل تنفيذ نهج الحركة إزاء التعليم في السياقات التي يعملون بها. كما سلطوا الضوء على الصعوبات التي تعترض سبيل تكييف البرامج التعليمية ومواءمتها مع السياق وإدماجها في المنظومات التعليمية الرسمية وغير الرسمية في البلدان محل العمل، وقالوا إن التعليم يُعتبر أحياناً مجالاً خارج المهمة المنوطة بالجمعيات الوطنية، ومن ثم لا يدخل ضمن الأولويات، ويتبدى ذلك بجلاء عندما تقع الأزمات فتُعلّق أنشطة الاستجابة للاحتياجات التعليمية.

وعليه فقد عبّر المشاركون عن الحاجة إلى توفير موارد مالية وبشرية كافية، وكذلك (المزيد من) التوجيه والدعم الفني - يشمل ذلك ما يتعلق بتطوير استراتيجية التعليم الوطنية، والابتكارات التربوية، وإجراء تقييمات/ضمان الجودة، ووضع نهج مشترك لتدريب المدربين، وتعزيز الدور المساعد الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في المجال الإنساني، وبناء/إدارة العلاقات مع السلطات التعليمية والجهات المعنية الأخرى، ليتسنى تعزيز القدرة على معالجة الاحتياجات الماثلة في مجال التعليم. ورُحّب المشاركون كذلك بتوفير دورات تدريبية في مجال التعليم، لا سيما التعليم في حالات الطوارئ، باعتبارها وسيلة لتعزيز الاهتمام بالاحتياجات في مجال التعليم، وإدماجها في خطط الاستجابة الاستراتيجية والإنسانية والاستراتيجية الميدانية التي تضعها مكونات الحركة. وأخيراً، أكد المشاركون على الحاجة إلى نهج منظم، يشمل آليات لإبداء الآراء والملاحظات، ودعوا إلى تأسيس مساحات مشتركة للحوار ونسج العلاقات وتبادل الخبرات بين مكونات الحركة (وبالأخص الجمعيات الوطنية)، جنباً إلى جنب مع المنصات المشتركة التي تتيح الوصول إلى المواد والمعايير والأطر ذات الصلة.

## الاستنتاجات والتوصيات

أظهرت حلقة العمل الاهتمام الواسع بتعزيز نهج منسق ومتكامل للحركة إزاء التعليم، وهو ما يجري تنفيذه حالياً في سياقات عدة. وينبغي لمكونات الحركة مواصلة جهودها لتعزيز قدراتها على معالجة الاحتياجات الماثلة في مجال التعليم، بناءً على الفرص العديدة والتحديات المحددة في هذا الشأن وكذلك الدروس المستفادة حتى الآن. ويوصى بشدة بمواصلة تطوير ومشاركة الأطر والمعايير والأدوات التشغيلية - إلى جانب زيادة الدعم الفني ونسج العلاقات والاستثمارات في التدريبات المشتركة وتأمين موارد بشرية ملائمة لهذا الغرض - من أجل تعزيز الخبرة الفنية للحركة ومستوى التعاون والتنسيق بين مكوناتها في مجال التعليم. كما يُشجّع بقوة على الاستمرار في بذل الجهود داخل الحركة وخارجها لمناصرة هذه القضية وطرح المنتجات المترتبة عليها (مثل دراسات الحالة) لإبراز الدور الفريد لمكونات الحركة، وما تمثله من قيمة مضافة، ومساهماتها الشاملة في مجال التعليم، بما في ذلك طرح نهج تكميلي للحركة إزاء التعليم في الاجتماعات الدستورية القادمة، لما لذلك من دور حاسم في نجاح الطموحات والمساعدات المشتركة.